

البيان التمهيدي للبعثة الدولية للمعهد الديمقراطي الوطني لمراقبة الانتخابات النيابية في لبنان 2018

بيروت، لبنان
7 أيار 2018

مقدمة

يصدر هذا البيان التمهيدي عن البعثة الدولية التي نظّمها المعهد الديمقراطي الوطني لمراقبة الانتخابات النيابية في لبنان في 6 أيار 2018. هدفت هذه البعثة إلى دعم الجهود التي بذلها لبنان من أجل إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، وإلى تقييم العملية الانتخابية على نحو دقيق وغير منحاز، فضلاً عن تقديم التوصيات من أجل تحسين الانتخابات التي ستنظم في البلاد مستقبلاً. يراقب المعهد مجريات العملية الانتخابية في لبنان منذ آذار 2018 عندما قام بنشر بعثة لتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات النيابية. يأتي هذا البيان في خطوة مبنية على تحليل مرحلة ما قبل الانتخابات الذي صدر في وقت سابق من هذا العام، كما يستند إلى البيانات والنتائج التي توصل إليها المحلل الانتخابي التابع للبعثة والذي يعمل في البلاد منذ آذار 2018. من الجدير بالذكر أنّ الجهود التي قام بها المعهد لتنظيم بعثة المراقبة الانتخابية لم تكن لتتيسر لولا التمويل الذي قدّمه الصندوق الوطني للديمقراطية.

ضمّ وفد المعهد الديمقراطي الوطني 31 فرداً بين قادة سياسيين ومدنيين وخبراء في شؤون الانتخابات من 13 بلداً من مناطق الشرق الأوسط، وأفريقيا، وأوروبا وأميركا الشمالية. في 5 أيار، توزّع المراقبون على خمسة عشر فريقاً انتشروا في الدوائر الانتخابية الخمس عشرة في مختلف أنحاء الأراضي اللبنانية. وفي يوم الاقتراع، قام الوفد بمراقبة افتتاح صناديق الاقتراع، وعملتي التصويت واحتساب الأصوات في أكثر من 150 قلم اقتراع.

قاد الوفد الوزير السابق للدفاع الوطني والمحامي العام في كندا، بيتر ماكاي؛ والوزيرة السابقة للشؤون الأوروبية، والديمقراطية وحقوق المستهلك في السويد، بيرجيتا أولسون؛ ونائب رئيس مجلس النواب المغربي، محمد أوزين؛ والزميلة العليا في مؤسسة بروكينغز، ومركز سياسات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة الأميركية، تمارا كوفمان ويتس؛ إضافة إلى الشريك الأعلى والمدير الإقليمي في المعهد الديمقراطي الوطني، ليسلي كامبل.

يعتبر هذا البيان أولياً بطبيعته، إذ يقرّ الوفد أنّ عملية الجدولة الرسمية وإعلان النتائج لم تختتم بعد، وبالتالي، لا يسعى الوفد في الوقت الراهن إلى تقديم استنتاجات نهائية حول انتخابات 6 أيار. وإذ يقرّ المعهد بدوره أنّ الكلمة الفصل في تحديد مصداقية الانتخابات وشرعيتها في لبنان ستكون للشعب اللبناني في نهاية المطاف، فهو سيستمرّ بمراقبة العملية الانتخابية حتى اختتامها ويعمل على إصدار تقارير إضافية حسب الاقتضاء.

تقرير ملخص

توجّه المواطنون اللبنانيون إلى صناديق الاقتراع في 6 أيار لانتخاب مجلس نيابي جديد للمرة الأولى منذ العام 2009. جرت الانتخابات في ظلّ وضع إقليمي متوتر ووجود أعداد كبيرة من اللاجئين أرخى بثقله على المجتمع والاقتصاد. تخلّت الحملات أيضاً مطالب من جانب المواطنين اللبنانيين وأفراد المجتمع المدني لقيادات جديدة ووضع حدّ للفساد. يصدر المعهد الديمقراطي الوطني هذا البيان وهو يقرّ أنّ الكلمة الفصل في تقدير نجاح الانتخابات النيابية لسنة 2018 تعود للبنانيين.

تمت إدارة الانتخابات بموجب قانون جديد تضمّن اعتماد نظام التمثيل النسبي وبطاقات الاقتراع المطبوعة مسبقاً، من بين جملة تحسينات أخرى. وبالرغم من أنّه كان على الناخبين وموظفي الاقتراع على حدّ سواء التكيف مع النظام الانتخابي الجديد، إلا أنّ

عملية التصويت مرت في ظروف جيدة في أغلب الأحيان وسط أجواء هادئة عموماً، وإن تخللتها بين الحين والآخر حوادث عنف متفرقة. وقد تمّ تكليف كلّ من قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني بمسؤولية حفظ الأمن داخل مراكز الاقتراع وخارجها، بالتنسيق مع وزارة الداخلية والبلديات؛ وقد قام العناصر الذين التقيناهم بأداء مهامهم بمهنية عالية وحرافية. أما موظفي الاقتراع فكانوا متفانين في عملهم، وقد تمّ استلام كل المواد الانتخابية، ما عدا بعض الاستثناءات البسيطة، في الوقت المناسب وبطريقة آمنة. شهدت الأحزاب تنظيمًا جيدًا يوم الاقتراع، وقد كان ممثلو اللوائح والمرشحين حاضرين في معظم أماكن الاقتراع تقريباً. في خطوة جديدة بالتنويه، اتخذ الناخبون خطوة حاسمة للرفع من عدد النساء في البرلمان.

لاحظ الوفد بطبيعة الحال بعض المجالات التي تستدعي التحسين، منها أنّ مراكز الاقتراع بغالبيتها لم تكن مجهزة لاستقبال الناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة و المسنين ولم تأخذ التدابير التي من شأنها تيسير ولوجهم لأقلام التصويت. كما جرى تنظيم للحملات على مقربة من مراكز الاقتراع وشوهدت وسائل دعائية داخل مراكز الاقتراع. ارتدى مندوبو المرشحين في معظم الأحيان ملابس حملت شعارات الأحزاب وأحضروا معهم إلى داخل أقلام الاقتراع موادّ وأغراضاً تدلّ على دعمهم لحزب معين. أبدى موظفو الاقتراع فهماً لإجراءات الاقتراع بدرجات متفاوتة، لا سيما أثناء افتتاح باب الاقتراع، وعند إقفال الصناديق واحتساب الأصوات. لم تتضح عملية إحضار صناديق اقتراع جديدة بعد امتلاء الصناديق الأولى، إذ استخدمت في بعض الأحيان صناديق إضافية غير مختومة. تناهى إلى مسامع المراقبين بعض الادعاءات عن حدوث عمليات شراء أصوات، وفي مناسبة واحدة على الأقل، علم المراقبون من بعض الناخبين حصولهم على المال مقابل التصويت للائحة معينة.

تجدر الإشارة إلى أنّ وزارة الداخلية والبلديات هي الهيئة الأولى المسؤولة عن إدارة الانتخابات وأنّ وزارة الخارجية قد أدّت دوراً هاماً في إدارة تصويت المغتربين للمرة الأولى. وفي وقتٍ تعدّ فيه الجهود التي بذلها موظفو الوزارة والمسؤولون فيها لإجراء الانتخابات في ظلّ أجواء محفوفة بالتحديات جديدة بالتنويه، إلا أنّ العملية تستند على حياض هيئات الإدارة. ويبقى أنّ وزير الداخلي والخارجية مرشّحين للانتخابات، الأمر الذي يطرح إمكانية وقوع تضارب في المصالح.

لم يبد أنّ أيّاً من أوجه القصور المشار إليها قد خلف تأثيراً كبيراً على محصلة اليوم الانتخابي، ولكن سجّل لدى الناخبين إحساس ملحوظ بعدم المبالاة الأمر الذي قد يكون انعكس بنسبة مشاركة أدنى مقارنةً بانتخابات العام 2009. وبالرغم من تنظيم الحملات بشكلٍ موسّع عبر شاشات التلفزيون، ومواقع التواصل الاجتماعي، وعلى الطرقات، لم يشهد يوم الاقتراع إقبالاً كثيفاً من قبل الناخبين. في اليوم الموعود، عبّر الكثير من الناخبين عن رغبتهم في التغيير ولكن بدوا مستسلمين لاستمرار الوضع القائم على حاله. في حين عبّر آخرون عن استيائهم حيال القوى الفاعلة السياسية والنظام السياسي، معربين عن نيتهم في البقاء بعيداً. إنّ الإدارة الجيدة للانتخابات مقرونة بعدم الرضا الواضح لدى الناخبين أمر يستحقّ المزيد من الاهتمام من جانب القيادات اللبنانية.

لا يحتمل نظام الاقتراع المعقد في لبنان، حسب العديد من المنتهين، والذي تتوزّع على أساسه المقاعد على مختلف الطوائف تغييرات جذرية أو تحولات في السلطة. كما يقوّده حضور المجموعات المسلحة ومشاركتها في العمل السياسي، منها حزب الله الذي أبدى استعداداً لاستخدام القوة بمثابة تقويض العملية السياسية. فيما مثلّ تشديد النظام على التسوية مفتاحاً لاستقرار البلد أخيراً وكفل المحافظة على درجة معينة من التوافق ضمن النظام السياسي، فقد أتى ذلك على حساب فعالية الحكم و تداول السلطة. ذلك أنّ الاستقرار النسبي الذي عرفه لبنان على مرّ العقد الأخير من الزمن وعلى خلفية الاضطرابات التي شهدتها المنطقة قد زاد من توقعات المواطنين، كما أسهمت الضغوطات في تحفيز الأغلبية السياسية على المضيّ قدماً بقانون جديد تمّ إقراره بدعم من القوى السياسية المحلية البارزة. غير أنّ القانون قوبل بانتقادات لكونه أقرّ على عجل من دون إخضاعه لنقاش عام.

أتاح القانون الانتخابي الجديد الفرصة للمشهد السياسي اللبناني للتقدّم في مسارٍ مختلف تأخذ فيه الأحزاب السياسية مسافة بينها وبين الإيديولوجيات المختلفة بين الطائفية و المد العائلي والقبلي لتعتنق برامج تقدّم سياسات تعكس رؤى متجددة. وقد عملت منظمات المجتمع المدني والناشطون اللبنانيون الشباب و غيرهم جاهدين في سبيل هذه الرؤيا طيلة سنوات. إلا أنّ القانون بصيغته النهائية قد جمع في ما بين التمثيل النسبي، وتوزيع المقاعد على أساس طائفي، واعتماد الصوت التفضيلي على نحو يحافظ على استمرار الوضع السياسي الراهن. وفيما كانت الإصلاحات الانتخابية فرصة لبعض المواطنين لتبني سلوك انتخابي جديد، وجد بعض المواطنون أنفسهم خارج اللعبة السياسية لغياب نقاش وطني موسع يفسر مضمين القانون الجديد.

استنتاجات الوفد وملاحظاته في يوم الاقتراع

سير العملية الانتخابية

جرت عملية التصويت في أجواء هادئة عموماً وعلى نحو منظم في المناطق التي قام الوفد بمراقبتها، على الرغم مما أفيد عن إشكالات بين مناصري الأحزاب والمرشّحين على مرّ ساعات اليوم الانتخابي. أفاد المراقبون عن زيادة نسبة التوتر نوعاً ما في فترات ما بعد الظهر مع ازدياد نسبة المشاركة في التصويت. لاحظ المراقبون حضوراً لعناصر الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي في مراكز الاقتراع وفي محيطها، وقد تمكن عناصر الأمن من حفظ النظام عند حصول أي حالات توتر. التزمت الأجهزة الأمنية بالصلاحيات المسندة إليها في القانون وحافظت العناصر الأمنية على هدوئها واتزانها.

تمّ التقيّد بالإجراءات الانتخابية بشكلٍ عام، وفق ما أفاد المراقبون بالرغم من وقوع تجاوزات متعلقة باستخدام الهواتف الخليوية داخل أقلام الاقتراع، والتحقق من صحة بطاقات الاقتراع، ومن خلوّ أصابع الناخبين من الحبر قبل السماح لهم بالتصويت. في بعض الحالات، لم يطلب من المقترعين التوقيع على لوائح الشطب في حين تخلف المسؤولون في حالات أخرى من التحقق من عدد بطاقات الاقتراع والمغلّفات قبل فتح الصناديق.

إدارة مراكز الاقتراع

أبدى موظفو أقلام الاقتراع تفانياً ومهنية عالية في أدائهم لمهامهم الذي ترجم بعملية انتخابية هادئة ومنظمة. فقد بذل موظفو الاقتراع جهوداً صادقة للتقيّد بالقواعد والتعليمات، وإن تفاوتت درجات إمامهم بالإجراءات وفهمهم لها.

حصلت معظم المراكز التي قام أعضاء الوفد بزيارتها على جميع اللوازم الانتخابية الأساسية وافتتحت أبواب الاقتراع في الوقت المناسب في تمام الساعة السابعة صباحاً، وإن سجّلت حالات تأخير بسيطة ومنفصلة في بعض المراكز. في المقابل، تمّ الإبلاغ عن بعض المشكلات، إذ حصل أحد أقلام الاقتراع على عدد بطاقات أقلّ من عدد الناخبين المسجّلين، وثمة أقلام اقتراع أخرى لم تحصل على مواد انتخابية معينة (من قبيل الاستمارات الرسمية أو الأوراق اللازمة لاحتساب الأصوات). بشكلٍ عام، تمّت المحافظة على أمن اللوازم الانتخابية طيلة عملية التصويت بالرغم من حصول بعض أقلام الاقتراع على صناديق إضافية لم تكن مرمرّة أو مختومة كما تخلف بعض مسؤولي الاقتراع عن ضمان سلامة اللوازم الانتخابية أثناء عملية احتساب الأصوات.

جرت عملية التصويت في معظم الأحيان بفعالية، إلا أنّ المراقبين قد لاحظوا أنّ موظفي الاقتراع لم يفهموا الاستمارات الرسمية وكيفية القيام بالإجراءات اللازمة أثناء افتتاح الصناديق وخلال عملية احتساب الأصوات في عددٍ من أقلام الاقتراع. وقد اختارت بعض أقلام الاقتراع عدم استخدام الكاميرات والشاشات لعرض بطاقات الاقتراع أثناء عملية احتساب الأصوات، كما وقعت إشكالات حول صحة بعض بطاقات الاقتراع في العديد من أقلام الاقتراع. شهدت بعض أقلام الاقتراع أيضاً ازدحاماً شديداً بسبب ضيق المكان الذي لم يكن يتسع لأعداد الناخبين و مندوبي المرشحين. لاحظ المراقبون حالاتٍ قام فيها بعض الأفراد بالتدخل في عملية الاقتراع أو تقديم التوجيهات بشأنها بالرغم من أنهم غير مفوضين بذلك.

نسبة المشاركين

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 49.2 بالمئة مع تفاوت ملحوظ بين دائرة انتخابية وأخرى. سجّلت نسبة المشاركة في دائرة البقاع الغربي/راشيا أعلى نسبة تصويت بلغت 63 بالمئة، أما نسبة التصويت الأدنى فشهدتها دائرة بيروت الثانية التي لم تتجاوز الـ 31 بالمئة. لاحظ المراقبون إقبالاً خجولاً في ساعات الصباح، لترتفع نسبة المشاركة في فترة العصر، ما أدى في بعض الأحيان إلى ازدحام المراكز وانتظار الناخبين في طوابير طويلة. قدّم المراقبون تقييمات مختلفة لمستوى المشاركة وطابعها الديموغرافي في مختلف المناطق، الأمر الذي يدلّ على الطابع المحلي الذي اكتسبه المعارك الانتخابية في أكثر من دائرة.

أوراق الاقتراع المطبوعة سلفاً

بدا معظم الناخبين ملمّين بطريقة ملء أوراق الاقتراع، وتمكن موظفو الأقسام عموماً من مساعدتهم على فهم طريقة التصويت. لم يشاهد المراقبون حالات ارتباك بين الناخبين نتيجة اعتماد أوراق الاقتراع الجديدة وضرورة اختيار لائحة واحدة ومرشح واحد من اللائحة نفسها، رغم المخاوف من أن يشكل النظام الجديد تحدياً للناخبين.

سرية الاقتراع/التصويت

تمّ خرق سرية الاقتراع في عددٍ كبير من أقلام الاقتراع التي زارها المراقبون. فقد وضعت المعازل بطريقة لا تضمن خصوصية الناخب، وفي بعض الأحيان كشف الناخبون عن خياراتهم بملء إرادتهم أو سمحوا لمندوبي الأحزاب ولموظفي الاقتراع أو العناصر الأمنية برؤية بطاقتهم. ومن الطواهر المتكررة في العديد من أقلام الاقتراع وفي دوائر انتخابية مختلفة مشاهدة أكثر من ناخب واحد وراء العازل في الوقت نفسه. كما تكررت حالات أفيد فيها عن قلق من استغلال إجراءات مساعدة الناخبين من ذوي الإعاقة على التصويت بهدف رصد خيار الناخب - مثلاً قيام شخص واحد بمساعدة عدة ناخبين مسنّين أو غير ملمّين بالقراءة والكتابة أو من ذوي الإعاقة على الإدلاء بأصواتهم.

تنظيم الحملات

رغم حظر تنظيم الأنشطة الانتخابية "على مقربة من" مراكز الاقتراع، لاحظ المراقبون العديد من الحملات الناشطة على أبواب جميع مراكز الاقتراع التي قاموا بزيارتها تقريباً. وقد بدت مواد الحملة ظاهرةً بكثرة على المباني المقابلة لمراكز الاقتراع، كما ركنت سيارات مع مكبرات صوت وأعلام حزبية خارج مراكز الاقتراع مباشرةً. وقد شوهد مندوبو المرشحين يطلبون من الناخبين التصويت لاسم معين قبل دخولهم إلى المراكز، أو حتى داخل المراكز. ارتدى العديد من مندوبي المرشحين قمصاناً وسترات واعتصموا قبعات تحمل اسم المرشح وصورته. وقد شاهد المراقبون مباشرةً حالات من شراء الأصوات، وقاموا بتسجيلها. هذا وشاهد فريق من المراقبين الموزعين على دوائر الجنوب حالة من هذا النوع، أكدها الناخبون الذين أفصحوا عن قبضهم مبالغ مالية للتصويت للائحة معينة.

قابلية الوصول إلى أقلام الاقتراع

قلة من أقلام الاقتراع كانت مجهّزة لوصول الناخبين ذوي الإعاقة إليها بسهولة، وخلت جميع المراكز من تجهيزات تضمن مشاركتهم على نحو متساوٍ يضمن كرامتهم. مما لا شكّ فيه أنّ مسؤولي الأمن قد بذلوا جهوداً جديّةً وجديرةً بالتنويه لمساعدة الناخبين على الوصول إلى أقلام الاقتراع، ومع ذلك فإنّ عدم تجهيز المراكز بالحد الكافي لاستقبال الناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة قد قلّص من نسبة مشاركتهم في الانتخابات. لاحظ معظم المراقبين أنّ أقلام الاقتراع كائنةً في الطابق الثاني أو الطوابق العلوية، وشاهدوا عناصر الأمن أو الناخبين الآخرين يحملون الطاعنين في السنّ أو الناخبين من ذوي الإعاقة عبر السلالم ليتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم.

مندوبو المرشحين واللوائح

لاحظ المراقبون في الأكثرية الكبرى من أقلام الاقتراع حضوراً لمندوبي المرشحين أو الأحزاب أو اللوائح وهم يراقبون عملية التصويت. تابع المندوبون في أغلب الأحيان من الناخبين قد أدلى بصوتهم، كما حاولوا في بعض الأحيان التأثير على الناخبين أو التدخل في العملية. كما شوهد وقوع إشكالات بين المندوبين داخل أقلام أو مراكز الاقتراع.

السياق والخلفية

شهد لبنان إجراء انتخابات دورية منذ استقلاله سنة 1943. عقب استقلال لبنان، اتفق القادة السياسيون على "الوفاق الوطني" وهو عبارة عن وثيقة غير مكتوبة أقامت التوازن في التمثيل بين مختلف المذاهب الدينية مؤكدةً على النظام الطائفي للبلاد القائم منذ العام 1860. يكفل هذا النظام تمثيل مختلف الطوائف في مجلس النواب، ويحتفظ بمناصب سياسية معينة لمجموعات محددة. وفق النظام الطائفي اللبناني، على رئيس الجمهورية أن يكون مسيحياً مارونياً، ورئيس الوزراء مسلماً سنياً فيما يشترط برئيس مجلس النواب أن ينتمي إلى الطائفة الشيعية. ينفرد البلد بتاريخ ونظام أنتجا مشهداً سياسياً تميز بتحوّلات في التحالفات بحيث يصبح الأعداء السابقون حلفاء دفاعاً عن مذهب معين أو مصالح شخصية. تتأثر الحياة السياسية في لبنان أيضاً وإلى حدّ كبير بوجود مجموعات مسلحة خارجة عن سيطرة الدولة، ولكنها في الوقت نفسه أحزاب سياسية تتنافس على السلطة. ويتفاقم هذا المشهد المتحوّل بواقع أنّ لبنان لطالما شكّل مسرحاً تتنافس القوى الفاعلة الإقليمية في ما بينها انطلاقاً منه.

عقدت الانتخابات النيابية في لبنان للمرة الأخيرة في العام 2009 انبثق عنها مجلس نواب منقسم بين تحالفي 8 و14 آذار وأمسك بواسطتها سعد الحريري زمام رئاسة مجلس الوزراء. بعد أقل من عامين، سقطت حكومة الحريري بعد انسحاب حزب الله وحلفاؤه منها في خضم انعقاد إجراءات المحكمة الخاصة بلبنان والمدعومة من الأمم المتحدة. بعد فترة وجيزة، غادر الحريري البلاد خوفاً من التهديدات على حياته حسبما أفاد. وما لبثت أن ثارت التحالفات اللبنانية ضد بعضها البعض من جديد على خلفية الأزمة السورية في العام 2011. ومع تصاعد حدة التوتر بين السياسيين، لجأ الآلاف من السوريين عبر الحدود إلى داخل الأراضي اللبنانية هرباً من أعمال العنف الدائرة في بلادهم.

على مرّ الأعوام الثلاثة التالية، جمّدت أشكال التوتر نظام الحكم في لبنان. وفي آذار 2013، استقال رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، ما أدى إلى انهيار حكومة أخرى. ولم يتمكن المشرّع تمام سلام السنّي الذي اختاره البرلمان من تشكيل حكومة رغم مرور ما يقارب السنة. وبعد ثلاثة أشهر فقط على تشكيل الحكومة أخيراً، وصلت ولاية رئيس الجمهورية ميشال سليمان إلى نهايتها في أيار 2014 بعد سنوات على تقلده الحكم. وسرعان ما أصابت سدة الرئاسة أزمة الجمود نفسها التي أخرت تشكيل الحكومة، وبقي لبنان من دون رئيس لأكثر من عامين.

في خضمّ كلّ تلك الأحداث، وقبل أسابيع على انعقاد الانتخابات التشريعية، مدّد مجلس النواب ولايته بنفسه في سنة 2013 مدة 17 شهراً، في خطوة هي الأولى منذ اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، وذلك بنريعة الأوضاع الأمنية المتردية. في غضون الفترة التي تمّ فيها التمديد، كانت الاشتباكات دائرة على الحدود اللبنانية بين جيوش الرئيس السوري بشار الأسد ومجموعات المعارضة المسلحة. وأدى تدخل حزب الله إلى اندلاع شرارة صدامات عنيفة في مدينة طرابلس، شماليّ البلاد بين المناصرين لنظام الأسد والمعارضين له.

وفي ظلّ الفراغ الرئاسي المستمرّ في تشرين الثاني 2014، مدّد أعضاء مجلس النواب ولايتهم لثلاث سنوات أخرى. وقوبل التمديد مرةً بعد إبدانة محلية ودولية. واستكملت المؤسسات الحاكمة المتبقية في لبنان تقدّمها بخطى عرجاء من دون صياغة سياسات أو تشريعات جديدة. وبلغت المشكلة ذروتها في صيف العام 2015 عندما تمّ إغلاق المطمر الرئيسي للنفايات التابع لبيروت وجبل لبنان وعلقت الشركة المكلفة بجمع القمامة أعمالها نتيجة لعدم التحرك من جانب الحكومة. ردّاً على أزمة النفايات، نزل عشرات الآلاف من المواطنين إلى الشوارع احتجاجاً على التداعيات الصحية التي يمكن أن تخلفها الأزمة والأسباب السياسية الكامنة خلفها. مثلت التظاهرات مرآة عاكسة لمجموعة متنوعة من المواطنين من مختلف القطاعات السياسية والطائفية والاجتماعية الاقتصادية جمعت بينهم الحاجة لإعادة إحياء البنى التحتية المهترئة في لبنان وتحسين سبل مدّ المواطنين بالخدمات. انبثقت عن الاحتجاجات حركات مدنية لا تربطها روابط وثيقة مطالبة بمجموعة من الإصلاحات وداعية القادة السياسيين لحلّ الأزمة التي تضيق الخناق على لبنان.

كان للضغوط التي مارستها المجموعات المدنية ومسؤولو البلديات، الذين شاركوا في الحوار حول كيفية حلّ أزمة إدارة النفايات، أن أجبرت قادة لبنان السياسيين على تنظيم الانتخابات البلدية والاختيارية التي كانت مقرّرة في أيار 2016. ومن منطلق الاحتجاجات التي غزت البلاد في صيف العام السابق، تشكلت اللوائح بين المرشحين الذين اعتزموا خوض الانتخابات البلدية ضدّ اللوائح السياسية الراسخة، في مناطق مختلفة من بيروت إلى بعلبك، ودعوا إلى حلول واضحة للسياسات وإلى اعتماد الشفافية في عمليات الحكم. نظّمت الانتخابات البلدية في عطلة نهاية الأسبوع على مدى أربعة أسابيع في مختلف أنحاء المناطق اللبنانية تحت الأعين الساهرة لأجهزة الأمن اللبنانية. وقد أثبتت إدارة الانتخابات البلدية التي جرت بانسيابية وهذوء نسبياً أنّ الحكومة قادرة على تنظيم الانتخابات رغم انعدام الاستقرار في سوريا المجاورة، كما تسنّى للأحزاب السياسية من خلالها اختبار التحالفات والماكينات الانتخابية بنسبة مخاطر متدنية.

جدّدت الانتخابات البلدية الرغبة في معالجة أزمة الفراغ الرئاسي ومهدت الطريق للانتخابات النيابية. وبعد شهر من المفاوضات بين أروقة البرلمان، تمّ الوصول إلى إجماع في شهر تشرين الأول من العام 2016 من أجل انتخاب الجنرال ميشال عون رئيساً للجمهورية. في الشهر نفسه، أقرّ البرلمان الميزانية العامة للمرة الأولى منذ العام 2005 وفي شهر كانون الأول، تشكلت حكومة على رأسها رئيس تيار المستقبل سعد الحريري الذي عاد لتوّه من المنفى الاختياري. والتزم رئيس الوزراء سعد الحريري بإصلاح قانون الانتخاب وعقد الانتخابات النيابية على اعتبار هذين البندين من سلم أولويات الحكومة.

بتاريخ 17 حزيران 2017، وبعد عدّة محاولات باءت بالفشل، وعشرات المسودّات، وتمديدن لولاية مجلس النواب، أقرّ البرلمان اللبناني أخيراً قانوناً انتخابياً جديداً قبل ثلاثة أيام فقط على موعد انتهاء ولايته. في وقت إقرار القانون، دعا السياسيون أيضاً إلى "تأجيل تقني" للانتخابات حتى أيار 2018 للسماح للقيمين على إدارة الانتخابات، والمرشحين، والناخبين باستيعاب القانون والتحضير لأيّ تغييرات يفرضها اعتماد القانون الجديد على العملية الانتخابية. استمرّت عملية صياغة القانون الجديد لعدة سنوات ولكنها عجّلت في الأيام الأخيرة السابقة لإقراره في ظلّ سعي القادة السياسيين لتجنّب فراغ في المجلس.

يمثل قانون الانتخابات الجديد خطوةً إلى الأمام حتماً، ولكنه يعتمد أيضاً صيغةً معقّدة لإدارة الانتخابات تتضمن ثغرات عديدة محتملة الأمر الذي يزيد من إمكانية تفسير طريقة تطبيقه بأكثر من وسيلة. ينصّ مرسوم القانون رقم 44 على إطار انتخابي جديد يقوم على التمثيل النسبي مع الاحتفاظ بالحصص الطائفية، وتحديد خمس عشرة دائرة انتخابية، كما يعتمد التصويت التفضيلي للمرشحين على لوائح مفتوحة، ويقبل باقتراع المغتربين واستخدام البطاقات المطبوعة مسبقاً. تترجم هذه الإصلاحات بتغييرات جذرية تنعكس على عمليات تنظيم الحملات الانتخابية، والاقتراع وجدولة النتائج. يحدّد سنّ الاقتراع في لبنان بحدّ أدنى هو 21 عاماً مقابل 25 عاماً كسّن أدنى للترشّح. يسجّل الناخبون تلقائياً في أماكن سجلات العائلة، وعند الزواج ينتقل سجّل المرأة إلى عائلة زوجها.

تعتبر وزارة الداخلية والبلديات المسؤولة الأساسية عن تنظيم الانتخابات، بالتنسيق مع مسؤولين من وزارات العدل، والشؤون الخارجية، والإعلام، والتربية، والمالية. تقوم وزارة الداخلية والبلديات بإعداد لوائح الناخبين (من خلال عملية تسجيل سنوية تجري تلقائياً في شهر شباط) وتعمل على إنتاج بطاقات الهوية الوطنية، وتدريب موظفي الاقتراع كما تتولّى إعداد وتوزيع مواد الانتخاب، وتنظيم أقلام الاقتراع وتنسيق الشؤون الأمنية في يوم الاقتراع. إلا أنّ وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، هو في الواقع رجل سياسة ينتمي إلى تيار المستقبل ومرشّح بدوره للانتخابات. وفي خطوة بعيدة عن لجنة الإشراف على الانتخابات التي كانت تشكل جزءاً من وزارة الداخلية والبلديات في انتخابات العام 2009، نصّ القانون الانتخابي الجديد على إنشاء هيئة الإشراف على الانتخابات وهي هيئة تنظيمية شبه مستقلة تعمل بإشراف من وزارة الداخلية والبلديات. ويكون للوزير الحق في الإشراف على عمل الهيئة وترؤس اجتماعاتها كافة ولكن لا يملك الحق في التصويت. تتولّى هيئة الإشراف على الانتخابات المكوّنة من 11 عضواً مسؤولية وضع الأنظمة المتعلقة بالإعلام وتنظيم الحملات، والإشراف على تسجيل الناخبين وتقديم بقواعد الحملة. كلّفت هيئة الإشراف على الانتخابات بمهامها في أيلول 2017 ضمن مهلة الثلاثة أشهر المطلوبة اعتباراً من تاريخ إقرار القانون ولكن لم يسند إليها العدد الكافي من الموظفين والموارد الذي يتناسب مع صلاحياتها الموسّعة، كما أنّ ميزانيتها محدودة وتأخر التمويل المخصص لها من وزارة الداخلية والبلديات. نتيجة لذلك، لم تتمكن سوى من تقديم توجيهات قليلة للمرشحين والإعلاميين في ما يخصّ أدوارهم، وقوّضت قدرتها على المراقبة إلى حدّ كبير.

مع إقبال باب تسجيل المرشحين في 7 آذار، بلغ عدد المرشحين المسجّلين 976 مرشحاً بينهم 113 امرأة. وبحلول المهلة النهائية لتشكيل اللوائح في 27 آذار، شكّلت 77 لائحة تضمّ 597 مرشحاً بينهم 86 امرأة. وقد ترشّح للانتخابات أكثر من نصف الوزراء الحاليين. اتسمت فترة الحملة بالهدوء الإجمالي تخلله حوادث عنف متقطعة بين الأحزاب أو اللوائح والمرشحين. وإذا ما نُظر إلى السقف العالي للإنفاق الانتخابي مع القدرة المحدودة لهيئة الإشراف على الانتخابات على رصد الانتهاكات ومعاقبها، يمكن ملاحظة الدور الكبير الذي لعبه المال في تنظيم الحملات الانتخابية. رفعت القنوات التلفزيونية من أسعار الظهور الإعلامي، الأمر الذي استفاد منه المرشحون الأثرياء والأحزاب الراسخة وشاغلو المناصب. وعلى غرار الانتخابات السابقة في لبنان، أُفيد عن وقوع حالات متعدّدة من شراء الأصوات، في وقت عبّر فيه ممثلو المجتمع المدني والأحزاب الصغرى والمرشحون المستقلون عن استيائهم حيال تخلف هيئة الإشراف على الانتخابات على الإشراف على الحملة وعدم معاقلة الانتهاكات، كما زعم أنّ بعض المرشحين من المسؤولين المنتخبين أو المعيّنين قد استخدموا موارد الدولة في حملاتهم الانتخابية.

التوصيات

استحضاراً لروح التعاون الدولي، يقمّ الوفد التوصيات التالية حول الخطوات الممكنة اتخاذها لتعزيز الثقة في الانتخابات المستقبلية وتوطيد المؤسسات الديمقراطية في لبنان. وإذ يستمرّ المعهد الديمقراطي الوطني بمراقبة العملية الانتخابية حتى اختتامها، فقد يقمّ توصيات إضافية في وقت لاحق.

تنظيم مشاورات شاملة لمراجعة الانتخابات

- ينبغي أن يجتمع أصحاب الشأن المعنيين بالانتخابات، بمن فيهم السلطات الانتخابية، والمتنافسون السياسيون وأفراد المجتمع المدني والإعلاميون، بعد انتهاء الانتخابات من أجل تحليل العملية الانتخابية بموجب الإطار الانتخابي الجديد تحليلاً مفتوحاً وصريحاً، وتوثيق التغييرات من أجل تعزيز الشفافية في العمليات الإصلاحية المستقبلية.
- نظراً إلى عدم المبالاة الواضح هذه السنة، ينبغي للقادة السياسيين في المجلس الجديد مضاعفة الجهود من أجل فهم مخاوف المواطنين ومعالجتها.

تعزيز الإطار الانتخابي

- بهدف تعزيز الثقة في إدارة الانتخابات من دون انحياز سياسي، ينبغي أن تخضع مسؤولية إدارة الانتخابات لسلطة هيئة إشراف مستقلة تتمتع بموارد مناسبة وفريق عمل دائم، وبميراثية مستقلة.
- لتحقيق تمثيل متساو للناخبين في البرلمان، ينبغي إعادة توازن طريقة توزيع الناخبين لكل مقعد.
- ينبغي مراجعة القواعد المتعلقة بتنظيم الانتخابات في يوم الاقتراع وإعادة النظر فيها لكونها تخرق باستمرار. وينبغي أن تنفذ القواعد الجديدة بشكل منتظم.
- في وقتٍ يقدّم فيه موظفو الاقتراع وعناصر الأمن المساعدة للناخبين المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، من الصعب عليهم الوصول إلى أقلام الاقتراع. ينبغي إدخال إصلاحات جديدة لتزويد الناخبين الطاعنين في السنّ وذوي الإعاقة بالقدرة على الوصول دون عوائق إلى مراكز وأقلام الاقتراع.

تحسين قدرات هيئة الإشراف على الانتخابات

- ينبغي لهيئة الإشراف على الانتخابات أن تعمل على مراجعة وتحسين أنظمة تمويل الحملة، ومراقبة الآليات، وممارسة صلاحيات لملاحقة اللوائح والمرشحين الذي ينتهكون القانون.
- ينبغي اتخاذ القرارات في وقت مسبق لإتاحة الوقت اللازم لتنقيف الناخبين وتبادل المعلومات، وفقاً لولاية هيئة الإشراف على الانتخابات.
- ينبغي لهيئة الإشراف على الانتخابات النظر في إمكانية الاستثمار في تدريب إضافي ونشر المدققين لمراجعة التقارير المالية لفترة الحملة وتشجيع المرشحين على التقيد بها بانتظام.

توسيع نطاق الشمولية السياسية

- تدعو الحاجة إلى تطبيق إجراءات معززة انطلاقاً من الإنجازات التي تمّ تحقيقها في هذه الانتخابات، وتوسيع نطاق تمثيل المرأة في المناصب المنتخبة، بما في ذلك إعادة النظر في إدراج الكوتا الجندرية في التشريعات الانتخابية المستقبلية.
- ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لتشجيع مشاركة الشباب، بما في ذلك إجراءات خفض سن الاقتراع والعضوية في البرلمان.

تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية في لبنان

- للتغلب على قلة ثقة المواطنين، ينبغي للأحزاب السياسية الراسخة والجديدة في أن التركيز على وضع حلول واضحة للسياسات تعالج مخاوف المواطنين، ويكون بمقدور الناخبين استخدامها لتقييم أدائها.
- ينبغي لأعضاء مجلس النواب الجدد المنتظرين الالتزام بممارسة قدرات البرلمان الإشرافية وتعزيز دوره في صياغة السياسات والقوانين.
- تشجيعاً على المشاركة السياسية الهادفة، ينبغي للحكومة دعم مبادرات التوعية المدنية الموجهة إلى الشباب.
- انطلاقاً من الإنجازات المتواضعة للمجتمع المدني المتمثلة بالقانون الجديد ونتائج الانتخابات، يمكن لأفراد المجتمع المدني الاستفادة من الفرصة لإحداث مزيد من التغيير بعد هذه الانتخابات.

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية وغير منحازة تعمل في سبيل دعم وترسيخ المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وتعزيز ثقافة الانفتاح والمساءلة في مؤسسات الحكم. على مرّ الخمس وعشرين عاماً سنة الماضية، قاد المعهد ما يزيد على 150 بعثة لمراقبة الانتخابات في 62 دولة. عمل المعهد للمرة الأولى في لبنان عام 1998. وللمعهد مكتب دائم في

لبنان منذ العام 2000. يقود المعهد برامج في لبنان تتناول المساعدة التقنية لمراقبي الانتخابات المحليين، وفي مجالات مشاركة المرأة واستطلاعات الرأي العام للأحزاب السياسية كافة، وتموّل برامج من مكتب وزارة الخارجية والكونغرس في المملكة المتحدة والصندوق الوطني للديمقراطية.